

التحليل الاقتصادي للقروض الزراعية وأثرها على التنمية الاقتصادية

أميرة محمد عبدالله عليوة ربيع - عبدالرحيم إسماعيل - عادل عيد حسن

قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

Accepted 4/1/2009

الملخص: تتسم البلدان النامية بزيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليه من أعباء على المخرجات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وحيث أن الهدف النهائى لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الارتقاء بالجدارة الاقتصادية على المستوى القومى والزراعى والتحول إلى مرحلة الارتقاء وتحسين مستوى المعيشة فإن القطاع الزراعى يتحمل العبء كبير فى المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأمر هذا شأنه يستلزم إعطاء دفعة قوية للزراعة سواء فى مجال تنمية الموارد الزراعية المستقلة، عن توسيعها عن طريق إضافة طاقات جديدة. مما يتطلب المزيد من الاستثمارات الزراعية. وبالتالي يصبح التمويل الزراعى والإقراض سواء على المستوى القومى أو القطاعى أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومى أو القطاعى هذا فضلاً عن أهمية دور القروض الزراعية كمدخل أساسى من مدخلات الإنتاج الزراعى. ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بدراسة القروض الزراعية سيما فى ظل مشكلة ندرة أو قصور الموارد الرأسمالية.

وتتبلور مشكلة الدراسة فى الدور الذى يلعبه الإقراض الزراعى فى تغطية المدخرات القومية والزراعية. ففي حالة عجز الادخار عن تغطية الاستثمارات تطفو على السطح مشكلة الفجوة بين الادخار والاستثمار وتظهر الحاجة الى سد هذه الفجوة من خلال القروض الخارجية ومن ثم زيادة العبء على ميزان المدفوعات فى ظل الطموح الكبير فى زيادة الاستثمار وعدم ملائمة المدخرات المحلية لملاحقة الزيادة المطلوبة فى الاستثمارات مما أدى ذلك الى اتساع الفجوة فى الموارد بين المدخرات المحققة والاستثمارات المطلوبة.

وتعاون هذه الدراسة الى جانب غيرها من الدراسات والأبحاث فى الوصول إلى المعلومات التى تصلح كقاعدة لرسم وصياغة السياسات وتطبيق البرامج والإجراءات الى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الأداء لأبناء المجتمع المصرى.

وتهدف الدراسة الى تحليل الجوانب المختلفة للسلوك الاقراضى للقطاع الزراعى من خلال قياس وتَحليل اثر القروض الزراعية على معدل النمو الاقتصادي فى القطاع الزراعى على المستوى القومى. واعتمدت الدراسة على البيانات المتاحة من النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك الاهلى المصرى، والكتاب الاحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتقارير المتابعة السنوية للخطط الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط.

واستندت الدراسة فى تحليل البيانات الى الاساليب الاحصائية البسيطة المتمثلة فى المتوسط الحسابى ومعامل الاختلاف النسبى وتقدير الاتجاه الزمنى للمتغيرات موضع الدراسة. كما تم قياس اثر القروض الزراعية المقدر على معدلات النمو الاقتصادي فى القطاع الزراعى وعلى المستوى القومى. واستندت الدراسة الى استخدام اسنوب المتغيرات بفترات تأخير Lagged بلغت نحو ١٢ فترة وفقا لنموذج Deleow معكوس "v" (INVERTED V) لقياس الاستجابة النسبية للمتغيرات موضع الدراسة.

وتشير نتائج الدراسة الى حدوث تطور ايجابي معنوى لمعظم المتغيرات سواء القومية او الزراعية حيث ارتفع متوسط كل من الدخل القومى والنتاج القومى والادخار المحلى والاستثمار الكلى والضرائب الكلية وذلك بمتوسط ٣٤١,٦، ٣١٧,٠٩، ٥٦,١٨، ٦٦,٠٤، ٤٣,١ على الترتيب. (حيث شوهد تطورا ملحوظا فى المتوسطات). وهذا يبرز اثر عامل الزمن على هذه المتغيرات وأكدت على ذلك معنوية معادلات الاتجاه الزمنى العام لتلك المتغيرات.

كما يتبين من نتائج الدراسة الاتجاه الموجب والمعنوى إحصائيا للتغيرات فى بعض المتغيرات القومية التى تمثلت فى الناتج القومى الإجمالي (٢٥,٠٤)، والدخل القومى (٢٤,٦٨)، والادخار المحلى (٦,٣٥)، والاستثمار الكلى (٥,١٣)، والضرائب الكلية (١,٦١)، والعجز فى الميزان التجارى (٤,٩٨)، ونسبة الإعالة (٠,١٤)، فى حين تأكدت

المعنوية والإحصائية والاتجاه السالب لمعدل التغير السنوى خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٦) لبعض المتغيرات التى تمثلت فى سعر الفائدة على الودائع المصرفية (٠,٠٣٢) وتحويلات المصريين بالخارج (٠,٣٢). وفيما يتعلق بالمتغيرات القطاعية الزراعية عكست النتائج الاتجاه الموجب والمعنوى إحصائيا بمعدل التغير السنوى لكل من الناتج الزراعى (٣,٩)، والدخل الزراعى (٢,٠٤)، والادخار الزراعى (٠,٥٩)، والاستثمار الزراعى (٠,٣٣)، والضرائب الزراعية (٠,٠١٢)، والقروض الزراعية (٠,٣٧). كما عكست نتائج نموذج ديلو Deleow الأثر الموجب والمعنوى إحصائيا على كل من المتغيرات القومية والقطاعية الزراعية على حدا سواء.

كلمات افتتاحية: القروض الزراعية- الادخار الزراعى- الادخار المحلى- الناتج القومى الإجمالى- الضرائب الزراعية- التنمية الزراعية- التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

تتسم البلدان النامية بزيادة معدلات النمو السكانى وما يترتب عليه من التهام لمخرجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحيث أن الهدف النهائى لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو الارتقاء بالجدارة الاقتصادية على المستوى القومى والزراعى والتحول إلى مرحلة الارتقاء وتحسين مستوى المعيشة فإن القطاع الزراعى يتحمل عبئ كبير فى تأمين عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمر هذا شأنه يستلزم إعطاء دفعة قوية للزراعة سواء فى مجال تنمية الموارد الزراعية المستقلة بالإضافة إلى توسيعها عن طريق إضافة طاقات جديدة وأمر هذا شأنه يتطلب المزيد من الاستثمارات الزراعية ويصبح التمويل الزراعى والإقراض سواء على المستوى القومى أو القطاعى أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى أو القطاعى الزراعى على حدا سواء، ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بدراسة القروض الزراعية سيما فى ظل مشكلة ندرة أو قصور الموارد الرأسمالية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتبلور مشكلة الدراسة فى الدور الذى يلعبه القروض فى القطاع الزراعي فى تغطية الحاجات الاستثمارية القومية والزراعية سيما فى حالة عجز المدخرات عن تغطية الاستثمارات تظهر على السطح مشكلة فجوة المدخرات والاستثمارات، والتي تُظهر الحاجة الى سد هذه الفجوة من خلال القروض الخارجية والداخلية ومن ثم زيادة العبء على ميزان المدفوعات سيما فى ظل الطموح الكبير فى زيادة الاستثمار وعدم كفاية ندرة رؤوس الأموال المحلية لملاحقة الزيادة المطلوبة مما ادى الى فجوة بين الموارد الرأسمالية المتاحة والاستثمارات المطلوبة، وبالتالي الحاجة الى القروض الخارجية (١، ٢٠٠٤ ص ٢٠).

وتشكل هذه الدراسة الى جانب مثيلاتها من الدراسات فى هذا المجال محاولة علمية لتحليل وبلورة العوامل الاقتصادية والحاكمة للسلوك الاقراضى فى القطاع الزراعي وقياس الآثار الايجابية والسلبية للاقراض الزراعي على بعض المتغيرات الاقتصادية والقطاعية بما يضمن تأمين مسيرة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الاداء والرفاهية لابناء المجتمع المصري.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل الجوانب المختلفة والسلوك الائتماني والاقراضى للقطاع الزراعي وقياس العوامل الاقتصادية ذات التأثير الملموس فى هذا السلوك هذا من جانب، ومن الجانب الاخر قياس وتحليل اثر القروض الزراعية على معدل النمو الاقتصادي فى القطاع الزراعي وعلى المستوى القومى.

مصادر البيانات والأسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة على توفير البيانات المطلوبة من النشرة الاقتصادية العامة والتي يصدرها البنك الاهلى المصري، والكتاب الإحصائي السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بالإضافة الى تجميع البيانات من قسم الاحصاء وتقارير المتابعة السنوية للخطط الاقتصادية الصادرة عن وزارة التخطيط.

واستندت الدراسة فى تحليل البيانات الى الأساليب الإحصائية الوصفية البسيطة المتمثلة فى المتوسط الحسابى ومعامل الاختلاف النسبى وتقدير الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات موضع الدراسة بالإضافة الى التحليل الكمى وقياس اثر القروض الزراعية المقدر على بعض المتغيرات القطاعية (القطاع الزراعي) والقومية كما استندت الدراسة الى استخدام أسلوب الأنحدار الخطى البسيط بفترات تأخير Lagged باستخدام نموذج Deleow نموذج معكوس "V" (Inverted V) لقياس الاستجابة النسبية فى المتغيرات موضع الدراسة.

النتائج والمناقشة:

ويتناول هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء وتحليل أهم العوامل والمتغيرات ذات الصلة والتأثير فى الإلتمان بصفة عامة والإلتمان الزراعى بصفة خاصة، تقدير الاتجاه العام لكل من الناتج القومى والدخل القومى والإستثمار القومى والإدخار القومى والضرائب القومية والزراعية وغيرهما من المتغيرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

١- الناتج القومى الإجمالى: يتضح من جدول (١) أن متوسط الناتج القومى الاجمالى بلغ نحو ٣١٧,٠٩ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ١١١,٤ مليار جنية فى عام ١٩٩٢ ونحو ٦٧٧,٥ مليار جنية كحد أقصى فى عام ٢٠٠٦ والجدير بالذكر ان قيمة معامل الاختلاف بلغت نحو ٥٣,٧٧ %، ويعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية فى متوسط الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة المذكورة. كما يتضح من جدول (٢) ان معدل الزيادة السنوى فى الناتج القومى بلغ نحو ٢٥,٤ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦. وهذه الزيادة معنوية إحصائية، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ٧,٩ فى المتوسط السنوى للناتج القومى الاجمالى خلال فترة الدراسة. ومن الجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين الناتج القومى الاجمالى وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب والمعنوى إحصائيا (٠,٩٤١) للعلاقة بين المتغيرين.

٢- الدخل القومى: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الدخل القومى بلغ نحو ٣٤١,٦ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦ ، بحد ادنى بلغ نحو ١٠٣,٣٤ مليار جنية فى عام ١٩٩٢ ونحو ٦٥٤,٨٢ مليار جنية بحد اقصى فى عام ٢٠٠٦. والجدير بالذكر أن قيمة معامل الاختلاف بلغت نحو ٥٠,٤٨ % ، مما يعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية فى متوسط الدخل القومى خلال الفترة المذكورة ، كما يتضح من جدول (٢) ان

معدل الزيادة السنوية في الدخل القومي بلغ نحو ٢٤,٦٨ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦. وهذه الزيادة معنوية إحصائية، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ٤٣,٩٣ في المتوسط السنوي الدخل القومي خلال فترة الدراسة. والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين الدخل القومي وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب والمعنوي إحصائيا (٠,٩) للعلاقة بين المتغيرين.

٣- الادخار المحلي: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الإدخار المحلي بلغ نحو ٥٦,١٨ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ١٤,٠٣ مليار جنية في عام ١٩٩٢ ونحو ١٧١ مليار جنية بحد أقصى في عام ٢٠٠٦. والجدير بالذكر أن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٨٢,١٢ %، مما يعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية في متوسط الإدخار المحلي خلال الفترة المذكورة، كما يتضح من جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوي في الإدخار المحلي بلغ نحو ٦,٣٥ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، وهذه الزيادة معنوية إحصائية، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ١١,٣ في المتوسط السنوي الإدخار المحلي خلال فترة الدراسة، والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين الإدخار المحلي وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب والمعنوي إحصائيا (٠,٨٩) للعلاقة بين المتغيرين.

٤- الاستثمار الكلي: يتبين من نتائج جدول (١) أن الاستثمار الكلي بلغ نحو ٦٦,٠٤ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ٢٥,١١ مليار جنية في عام ١٩٩٢ ونحو ١٥٥,٣ مليار جنية بحد أقصى في عام ٢٠٠٦. والجدير بالذكر أن قيمة معامل الاختلاف بلغت نحو ٥١,٩٥ %. ويعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية في متوسط الاستثمار الكلي خلال الفترة المذكورة. كما يتضح من جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوي في الاستثمار الكلي بلغ نحو ٥,١٣٩ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦. وهذه الزيادة معنوية إحصائية، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ٧,٧٨ في المتوسط السنوي الاستثمار الكلي خلال فترة الدراسة. والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين الاستثمار الكلي وسنوات الدراسة (الزمن) عكست الاتجاه الموجب والمعنوي إحصائيا (٠,٩٧) للعلاقة بين المتغيرين.

جدول رقم ١. أهم المتغيرات ذات الصلة والتأثير على الائتمان القومى والزراعى خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٦

المتغير	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأقصى	c.v%
الناتج القومى	١١١,٤	٣١٧,٠٩	٦٧٧,٥	٥٣,٧٧
الدخل القومى	١٠٣,٣٤	٣٤١,٦	٦٥٤,٨٢	٥٠,٤٨
الادخار المحلى	١٤,٠٣	٥٦,١٨	١٧١	٨٢,١٢
الاستثمار الكلى	٢٥,١١	٦٦,٠٤	١٥٥,٣	٥١,٩٥٧
الضرائب الكلىة المباشرة	٢٣,٠٣	٤٣,١	٥٩,٦	٢٨,٠٨
العجز فى الميزان التجارى	١٣,٤٥١	٥٥,٩٦	١٠٩,٦٢	٦٧,٥
سعر الفائدة على الودائع المصرفية	١٠	١٠,٧٦	١٤	٩,١٠
تحويلات المصريين بالخارج	٣,٣	١٣,١	١٦,٥٥	٢٢,٨٢
نسبة الاعالة	٣٩,٥	٤١,٦	٤٣,٥	٣,١٠
الناتج الزراعى	٢٩,٢١	١١٢,٩٥٧	٧١,٢٨	٤٠,٣٩
الدخل الزراعى	٢٧,٦٥	٨٠,٧٢٣	٥٦,٢٣	٢٧,٦٨
الادخار الزراعى	٢,٤١	١٥,٥٩	٨,٨٩	٤٨,٠٣
الاستثمارات الزراعية	١,٩٩	٩,٦٦	٥,٨	٤٢,٢٤
ضرائب الزراعية	٠,٢٨	٠,٦١	٠,٤٧	١٧,٠٧٨
القروض الزراعية	١	٩,٦٣	٥,٣٩	٥١,٥٧

معامل الاختلاف (c.v) = (الانحراف المعياري/المتوسط) × ١٠٠

المصدر: جمعت البيانات وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نشرات البنك الاهلى ونشرات وزارة الزراعة.

جدول رقم ٢. الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة واثـر تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي الفعالة على القطاع القومي خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ٢٠٠٦

المتغير	النموذج المقدر	معامل الارتباط	ف للنموذج	نسبة معدل التغير السنوية
الناتج القومي	ص=٢٥,٠٤٣+٩٦,٧١٤ س ا هـ (٣,٨٢٦) ١٠,٦٨	٠,٩٤	١١٤,١	٧,٩
الدخل القومي	ص=٢٤,٦٨+١٢٤,٤٣ س ا هـ ٨,٧ ٤,٠٥	٠,٩	٧٥,١	٤٣,٩٣
الادخار المحلي	ص=٦,٣٥+٠,٢٨٥ س ا هـ ٨,٦٦ ٠,٠٢٩	٠,٨٩	٤٨,٣٥	١١,٣
الاستثمار الكلي	ص=٥,١٣٩+٢٠,٨٢ س ا هـ ١٣,٤٩ ٥,٠٧	٠,٩٧	١٨٢,١٦٤	٧,٧٨
الضرائب الكلية	ص=١,٦١+٢٨,٩٤ س ا هـ ٦,٠٥٦ ١٠,١١٥	٠,٨٦	٣٦,٦٧	٣,٧٢
العجز في الميزان التجاري	ص=٤,٩٨+١٢,١٥ س ا هـ ٥,٨٥٢ ١,٣٢٤	٠,٨٥	٣٤,٢٤٢	٧,٤٦
سعر الفائدة على الودائع	ص=١١,٠٤-٠,٣٢ س ا هـ ٠,٧٦٥ ٢٤,٦٦٢	٠,٢٠٨	٠,٨٦	٠,٢٩-
تحويلات المصريين بالخارج	ص=١٥,٩٣-٠,٣٢٤ س ا هـ ٣,٥- ١٦,٠٧	٠,٦٩.	١٢,٣٩	٢,٤٧-
نسبة الإعالة	ص=٤٠,٣٨+٠,١٤٢ س ا هـ ٣,٦٣٦ ٩٦,١٣٨	٠,٧١	١٣,٢١٨	٠,٣٤

تابع جدول رقم ٢. الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة واثـر تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي الفعالة على القطاع القومي خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ٢٠٠٦

المتغير	النموذج المقدر	معامل الارتباط	ف للنموذج	نسبة معدل التغير السنوية
الناتج الزراعي	ص = ٣,٩ + ٣٦,٦٤ س ا هـ * ٥,٨٢ ** ٦,٧٤	٠,٨٨	٤٥,٤١	٥,٤٢
الدخل الزراعي	ص = ٢,٠٤٢ + ٣٨,٢٧ س ا هـ ٥,٧١ ** ٩,٩٣	٠,٨٥	٣٢,٦٧	٣,٦
الادخار الزراعي	ص = ٣,٦ + ٠,٥٩٧ س ا هـ ٥,٧٢ ** ٩,٩٣	٠,٠٩	٥٥,٨١	٦,٧١
الاستثمار الزراعي	ص = ٢,٨٨ + ٠,٣٣ س ا هـ ٦,٥ ** ٥,٣٣	٠,٨٧	٤٤,٢٣	٠,٦٨
الضرائب الزراعية	ص = ٠,٣٥٧ + ٠,٠١٢ س ا هـ ٧,٨١ ** ٢١,٩٩	٠,٩٠٨	٦٠,٩١٤	٢,٥٥
القروض الزراعية	ص = ٢,١٥ + ٠,٣٧ س ا هـ ٥,٩٧ ** ٣,٢٢	٠,٨٦	٣٥,٧	٦,٨

* معنوى عند مستوى ٠,٠٥

** معنوى عند مستوى ٠,٠١

ص : تشير الى معدلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ٢٠٠٦

نسبة معدل التغير السنوى = $100 \times X / \beta$

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات البنك الأهلي والبنك المركزي وجهاز التعبئة العامة والإحصاء ونشرات وزارة الزراعة

٥- الضرائب الكلية المباشرة: يتبين من نتائج جدول (١) أن الضرائب الكلية المباشرة بلغ نحو ٤٣,١ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ٢٣,٠٣١ مليار جنية في عام ١٩٩٢ ونحو ٥٩,٦ مليار جنية بحد أقصى في عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالذكر أن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٢٨,٠٨%، مما يعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية في متوسط الضرائب الكلية المباشرة خلال الفترة المذكورة. كما يتضح من جدول (٢) ان معدل الزيادة السنوى فى الضرائب الكلية المباشرة بلغ نحو ١,١٦ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، وهذه الزيادة معنوية إحصائياً، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ٣,٧٢ فى المتوسط السنوى الضرائب الكلية المباشرة خلال فترة الدراسة. والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين الضرائب الكلية المباشرة وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب والمعنوى إحصائياً (٠,٨٦) للعلاقة بين المتغيرين.

٦- العجز في الميزان التجاري: يتبين من نتائج جدول (١) أن العجز في الميزان التجاري بلغ نحو ٥٥,٩٦ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ١٣,٤٥ مليار جنية في عام ١٩٩٢ ونحو ١٠٩,٦ مليار جنية بحد أقصى في عام ٢٠٠٦. كما أن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٦٧,٥%، ويعكس ذلك درجة ملحوظة من التغيرات السنوية في متوسط العجز في الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة، كما يتضح من جدول (٢) ان معدل الزيادة السنوى فى العجز فى الميزان التجارى بلغ نحو ٤,٩٨ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، وهذه الزيادة معنوية إحصائية، وتمثل نسبة الزيادة السنوية نحو ٧,٤٦٢ فى المتوسط السنوى العجز فى الميزان التجارى خلال فترة الدراسة. والجدير بالإشارة ان معامل الارتباط بين العجز فى الميزان التجارى وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب والمعنوى إحصائياً (٠,٨٥) للعلاقة بين المتغيرين.

٧- سعر الفائدة علي الودائع المصرفية: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط سعر الفائدة علي الودائع المصرفية بلغ نحو ١٠,٧٦% خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ١٠% في عام ١٩٩٢ ونحو ١٤% بحد أقصى في عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالذكر أن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٩,١%، ويعكس درجة ملحوظة من

التغيرات السنوية في متوسط سعر الفائدة علي الودائع المصرفية خلال الفترة المذكورة. كما يتضح من جدول (٢) ان معدل الزيادة السنوية في سعر الفائدة علي الودائع المصرفية بلغ نحو ٠,٣٢% خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، وهذه النقص غير معنوي إحصائياً. وتمثل نسبة النقص السنوية نحو-٢٩,٠ في المتوسط السنوي سعر الفائدة علي الودائع المصرفية خلال فترة الدراسة. والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين سعر الفائدة علي الودائع المصرفية وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب الغير معنوي إحصائياً (٠,٠٤٣) للعلاقة بين المتغيرين.

٨- تحويلات المصريين بالخارج: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط تحويلات المصريين بالخارج بلغ نحو ١٣,١ مليار جنية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، بحد أدنى بلغ نحو ٣,٣ في عام ١٩٩٢ ونحو ١٦,٥٥ بحد أقصى في عام ٢٠٠٦ ان قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٢٢,٨٢%. ويعكس درجة ملحوظة من التغيرات السنوية في متوسط تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة المذكورة، كما يتضح من جدول (٢) ان معدل الزيادة السنوية في تحويلات المصريين بالخارج بلغ نحو-٠,٣٢٤ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦، وهذه النقص غير معنوي إحصائياً، وتمثل نسبة النقص السنوية نحو-٢,٤٧ في المتوسط السنوي تحويلات المصريين بالخارج خلال فترة الدراسة، والجدير بالإشارة أن معامل الارتباط بين سعر الفائدة علي الودائع المصرفية وسنوات الدراسة (الزمن) أوضحت الاتجاه الموجب الغير معنوي إحصائياً (٠,٦٩) للعلاقة بين المتغيرين.

٩- نسبة الإعالة: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط نسبة الأعالة بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٤١,٦ مليار جنية سنوياً بحد أدنى بلغ نحو ٣٩,٥% خلال عام (١٩٩٢) وبحد أقصى بلغ ٤٣,٥ خلال عام (٢٠٠٦). وتؤكد للنتائج في جدول (٢) أن معدل التغير السنوي في نسبة الأعالة بلغ نحو ٠,٣٤١. وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الاختلاف المتوسط السنوي نسبة الأعالة ٣,١% خلال فترة الدراسة أوضحت النتائج في

جدول (٢) الاتجاه الموجب والمعنوي إحصائياً لمعدل الزيادة السنوية فى نسبة الأعالءة، حيث بلغت قيمته نحو ٠,١٤٢% سنوياً، كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٠,٢١٨. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردى قوى معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٧١. وأن معامل التحديد بلغ ٠,٥٠٤. وهذا يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٥٠,٤% من الزيادة السنوية نسبة الأعالءة أما الباقى يرجع لعوامل أخرى بخلاف عنصر الزمن.

الاتجاه العام لبعض المتغيرات على مستوى القطاع الزراعى ذات الصلة بالانتمان الزراعى

١- النتائج الزراعى: يتبين من جدول (١) أن متوسط الناتج الزراعى بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٧١,٢٨ مليار جنيه سنوياً بحد ادنى بلغ نحو ٢٩,٢١ مليار جنيه خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ١١٢,٩٥٧ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٦). وتؤكد النتائج فى جدول (٢) أن معدل التغير السنوى فى الناتج الزراعى بلغ نحو ٥,٥٢ مليار جنيه وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠٠١. وجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الإختلاف عكست تشتتاً ملحوظاً فى المتوسط السنوى للنتائج الزراعى ٤٠,٣٩% خلال فترة الدراسة. وعكست النتائج فى جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوي إحصائياً لمعدل الزيادة السنوى فى الناتج الزراعى. حيث بلغت قيمته نحو ٣,٩٣٦ مليار جنيه سنوياً. كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٠,٤٥,٤١. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردى قوى معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٨٨٢. أى أن معامل التحديد بلغ ٠,٧٧٧. مما يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٧٧,٧% من الزيادة السنوية الناتج الزراعى أما الباقى يرجع لعوامل أخرى بخلاف عنصر الزمن.

٢- الدخل الزراعى: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الدخل الزراعى بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٥٦,٢٣ مليار جنيه سنوياً بحد ادنى بلغ نحو ٢٧,٦٥ مليار جنيه خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ٨٠,٧٢٣ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٦) وتؤكد النتائج فى جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية فى الدخل الزراعى بلغ نحو ٣,٦% وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. وجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الاختلاف النسبى عكست تشتتاً ملحوظاً فى المتوسط السنوى الدخل الزراعى ٢٧,٦٨% خلال فترة الدراسة. ولقد عكست النتائج فى جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوى إحصائياً لمعدل الزيادة السنوى فى الدخل الزراعى، حيث بلغت قيمته نحو ٢,٠٤٢ مليار جنيه سنوياً، كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٣,٦٧. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردى قوى معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٨٥. أن معامل التحديد بلغ ٠,٧١٥ وهذا يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٧١,٥% من الزيادة السنوية الدخل الزراعى أما الباقي يرجع لعوامل أخرى بخلاف عنصر الزمن.

٣- الادخار الزراعى: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الإدخار الزراعى بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٤٨,٠٣ مليار جنيه سنوياً بحد ادنى بلغ نحو ٢,٤ مليار جنيه خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ١٥,٥٩ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٦). وتؤكد النتائج فى جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية فى الإدخار الزراعى بلغ نحو ٦,٧١%. وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. وجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الاختلاف أوضحت تشتتاً ملحوظاً فى المتوسط السنوى الإدخار الزراعى ٤٨,٠٣% خلال فترة الدراسة. وأوضحت النتائج فى جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوى إحصائياً لمعدل الزيادة السنوى فى الإدخار الزراعى، حيث بلغت قيمته نحو ٠,٥٩٧ جنيه سنوياً. كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٥٥,٨١. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردى قوى معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٩. أن معامل التحديد بلغ ٠,٨١. وهذا يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٨١% من الزيادة السنوية الإدخار الزراعى أما الباقي يرجع لعوامل أخرى بخلاف عنصر الزمن.

٤- الاستثمار الزراعي: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الاستثمار الزراعي بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٥,٨ مليار جنيه سنوياً بحد ادني بلغ نحو ١,٩٩ مليار جنيه خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ٩,٧ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٦) وتؤكد النتائج في جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية في الاستثمار الزراعي بلغ نحو ٥,٦٨% وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الإختلاف عكست تشتتاً ملحوظاً في المتوسط السنوي الاستثمار الزراعي ٤٢,٢٤% خلال فترة الدراسة. وعكست النتائج في جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوي إحصائياً لمعدل الزيادة السنوي في الاستثمار الزراعي. حيث بلغت قيمته نحو ٠,٣٣٣ جنيه سنوياً. كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٦٠,٩. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردي قوي معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٨٧٩ أى أن معامل التحديد بلغ ٠,٧٧٣، مما يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٧٧,٣% من الزيادة السنوية الاستثمار الزراعي أما الباقي يرجع لعوامل أخرى بخلاف عنصر الزمن.

٥- الضرائب الزراعية: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط الضرائب الزراعية بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٠,٤٧ مليار جنيه سنوياً بحد ادني بلغ نحو ٠,٢٨١ مليار جنيه خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ٠,٦١ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٦). وتؤكد النتائج في جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية في الضرائب الزراعية بلغ نحو ٢,٥٥%. وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. وجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الإختلاف النسبي عكست تشتتاً ملحوظاً في المتوسط السنوي الضرائب الزراعية ١٧,٨٧% خلال فترة الدراسة. وعكست النتائج في جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوي إحصائياً لمعدل الزيادة السنوي في الضرائب الزراعية. حيث بلغت قيمته نحو ٠,٠١٢ جنيه سنوياً. كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٦٠,٩١٤. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردي قوي معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل ارتباط. ٠,٩٠٨ أى أن معامل التحديد بلغ ٠,٨٢٤ وهذا يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٨٢,٤% من الزيادة السنوية الضرائب الزراعية القروض الزراعية.

٦- القروض الزراعية: يتبين من نتائج جدول (١) أن متوسط القروض الزراعية بلغ خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي (١٩٩٢ - ٢٠٠٦) نحو ٥,٣٩ مليار جنيه سنوياً بحد ادنى بلغ نحو امليار جنية خلال عام (١٩٩٢) وبحد اقصى بلغ ٩,٦مليار جنية خلال عام (٢٠٠٦). وتؤكد النتائج في جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية فى الضرائب الزراعية بلغ نحو ٦,٨٤. وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وجدير بالملاحظة أن قيمة معامل الإختلاف عكست تشتتاً ملحوظاً فى المتوسط السنوى القروض الزراعية ٥١,٥٧% خلال فترة الدراسة ولقد عكست النتائج فى جدول (٢) الإتجاه الموجب والمعنوى إحصائياً لمعدل الزيادة السنوى فى القروض الزراعية، حيث بلغت قيمته نحو ٠,٣٦٩ مليار جنيه سنوياً. كما تأكدت معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة للنموذج والمعنوية إحصائياً نحو ٣٥,٧٢. وأتضح من جدول (٢) وجود ارتباط طردي قوي معنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٨٥٦. كما أن معامل التحديد بلغ ٠,٧٣٣ وهذا يعنى أن عنصر الزمن يفسر ٧٣,٣% من الزيادة السنوية القروض الزراعية

التحليل الأحصائى لأثر القروض الزراعية على بعض المتغيرات القومية والقطاعية الزراعية

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل وقياس اثر القروض الزراعية على بعض المتغيرات القطاعية شاملة الدخل الزراعي، و الادخار الزراعي، والنتاج الزراعي، والضرائب الزراعية، والمتغيرات القومية شاملة الناتج القومى والدخل القومى، والاستثمار القومى، والادخار القومى، والضرائب القومية والزراعية، والعجز فى الموازنة العامة للدولة. ولقد استندت الدراسة فى هذا الجزء الى استخدام نموذج Deleow. حيث تضمنت العلاقة بين الادخار الزراعي وكل من المتغيرات موضوع الدراسة مع استخدام نموذج الابطاء معكوس "V" Inverted "v" lag وذلك بفترات إبطاء بلغت نحو ١٢ فترة حيث يعطى هذا النموذج فى دراسات للاقتصاد الزراعي أحسن توفيق (R^2) best goodness of fit (٧)، (١٩٧٧، ص ص ٢٩٤ - ٣٠٤).

$$Y = b_1 (L_t + 2 L_{t-1} + 3 L_{t-2} + 4 L_{t-3} + 5 L_{t-4} + 6 L_{t-5} + 7 L_{t-6} + 6 L_{t-7} + 5 L_{t-8} + 4 L_{t-9} + 3 L_{t-10} + 2 L_{t-11} + L_{t-12})$$

حيث ان Y المتغير التابع المدروس و L القروض الزراعية المقدره بفتترات التأخير. وجدير بالملاحظة ان البيانات الواردة بالجدول (٣) تعبر عن القيم الحقيقية للمتغير أى مقوما بمعدل التضخم كمتغير اصطناعي Instrumental variable على النحو التالي :

$$L_t = L_t - (L_t * \text{inflation rate} / 100)$$

أثر القروض الزراعية على الناتج القومي

يتضح من جدول (٣) متوسط الناتج القومي وفقا لنموذج معكوس V (Inverted V) بلغ نحو ١٩٣,٢٤ مليار جنيه سنويا، بحد أدنى بلغ نحو ١٣,٣٨ مليار جنيه فى عام ١٩٨٠ وحد أقصى بلغ نحو ٦٧٧,٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ وعكست قيمة معامل الاختلاف النسبى التباين الملحوظ فى المتوسط السنوى القروض الزراعية.

كما يتضح من الجدول ان معدل الزيادة السنوى الموجب والمعنوى احصائيا فى الناتج الزراعى بلغ نحو ٢,٣٤ مليار جنيه سنويا خلال فترة الدراسة ، وان معدل التغير السنوى بلغ ١,٢٣٩%.

أثر القروض الزراعية على الاستثمار القومي

يتضح من جدول (٣) أن متوسط الفائض فى الاستثمار القومي بلغ نحو ٤٠,٩٩٥٧ مليار جنيه سنويا بمعامل اختلاف نسبى بلغ نحو ٩٣,٧٦% ليعكس التباين الملحوظ فى متوسط الاستثمار القومي السنوى، واطهرت النتائج فى الجدول ان للقروض الزراعية تأثير موجب ومعنوى إحصائيا على الاستثمار القومي، وبلغ معدل التغير السنوى الموجب نحو ٠,٤٥٨ مليار جنيه وان معدل التغير السنوى بلغ ١,١٢% من التغيرات فى القروض الزراعية.

أثر القروض الزراعية على الضرائب الكلية

أظهرت النتائج في الجدول (٣) ان المتوسط السنوى للضرائب الكلية فى مصر بلغ حده الأدنى نحو ٤,١٨ مليار جنيه فى عام ١٩٨٠ وحده الأقصى نحو ٥٩,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ نحو ٨,٤٩٣٧ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٦. كما أظهرت النتائج الاستجابة النسبية المرتفعة للضرائب الكلية للتغيرات والتعديلات فى القروض الزراعية، حيث بلغت قيمة معدل التغير السنوى ٠,٥٧٩٢%.

وجدير بالذكر أن معدل التغير السنوى الموجب والمعنوى احصائيا بلغ نحو ٠,١٦٥ مليار جنيه، مما يعنى أن زيادة القروض الزراعية بنحو مليار جنيه سوف يؤدى الى زيادة فى الضرائب الكلية مقدارها ٠,١٦٥ مليار جنيه.

أثر القروض الزراعية على العجز فى الميزان التجارى

يتضح من جدول (٣) أن متوسط العجز فى الميزان التجارى وفقا لنموذج معكوس (Inverted V) بلغ نحو ٣٤,٠٨٤ مليار جنيه سنويا ، بحد أدنى بلغ نحو ١,٢٧ مليار جنيه فى عام ١٩٨٠ وحد أقصى بلغ نحو ١٠٩,٦٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ وعكست قيمة معامل الاختلاف النسبى التباين الملحوظ فى المتوسط السنوى القروض الزراعية.

كما يتضح من الجدول ان معدل الزيادة السنوى الموجب والمعنوى إحصائيا فى العجز فى الميزان التجارى بلغ نحو ٠,٥١٤ مليار جنيه سنويا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التغير السنوى بلغ ١,٤٧٥% من التغيرات فى القروض الزراعية.

أثر القروض الزراعية على الدخل القومى

ويتضح من جدول (٣) أن متوسط الدخل القومى بلغ نحو ٢٠٨,١٥٥ مليار جنيه سنويا بمعامل اختلاف نسبى بلغ نحو ٩٥,٣١% ليعكس التباين الملحوظ فى متوسط الدخل القومى السنوى وأظهرت النتائج فى الجدول ان للقروض الزراعية تأثير موجب ومعنوى إحصائيا على الدخل القومى ، وبلغ معدل التغير السنوى الموجب نحو ٢,٤١ مليار جنيه وأن معدل التغير السنوى بلغ ١,١٥٨% من التغيرات فى القروض الزراعية.

جدول رقم ٣. بعض المعايير الإحصائية لبعض المتغيرات القومية والقطاعية الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦

المتغير	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأعلى	معامل الاختلاف
الناتج القومي	١٣,٣٨	٦٧٧,٥	١٩٣,٢٤	٩٧,٩٢
الاستثمار الكلي	٥,٣٣	١٥٥,٣	٤٠,٩٩	٩٣,١٧
الضرائب الكلية	٤,١٨	٥٩,٦	٢٨,٤٩٤	٦٧,٠٥
العجز في الميزان التجاري	١,٢٧	١٠٩,٦٣	٣٤,٨٣	١٠٩,٦٧
الإدخار المحلي	١,٨٩	١٧١	٣٢,٨٥٧	١٣١,٠٢
الدخل القومي	١٦,٩١	٦٥٤,١٢	٢٠٨,١٥٥	٩٥,٢٨
الناتج الزراعي	٣,٨٧	١١,٩٦	٥٤,٣٤	٨٠,٩٩
الاستثمار الزراعي	٠,٢٦	٩,٦٦	٣,٦٢٩	٨٥,٢٩٥
الضرائب الزراعية	٠,٠٤	٠,٦١	٠,٣٠٨٢	٦١,٦٣
الإدخار الزراعي	٠,٢٨	١٥,٥٩	٥,٤٠٢	٩٣,٩٩
الدخل الزراعي	٣,٥٢	٨٠,٧٢	٣٦,٢١	٧١,٥١٩

المصدر: جمعت البيانات وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرات البنك الأهلي ونشرات وزارة الزراعة.

جدول ٤. أثر القروض الزراعية على بعض المتغيرات القومية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦

المتغير	النموذج المقرر	معامل الارتباط	ف للنموذج	نسبة معدل التغير السنوية
الناتج القومي	ص = -٣٨,٩٩ + ٢,٣٩٤ ق _١ - (٢,٢٨) (٢٢,٩٨)	٠,٩٨٨	**٥٢٧,٩٤	١,٢٣٩
الاستثمار الكلي	ص = -٢,٩٢ + ٠,٤٥٨ ق _١ - (٢,٨٧) (٢,٦٧)	٠,٩٣٩	**٩٧,٤١٤	١,١١٧٢
الضرائب الكلية	ص = ١٨,٥٣ + ٠,١٦٥ ق _١ - (٨,٨) (١٢,٨)	٠,٩٦٣	**١٦٤,٥٩	٠,٥٧٩
العجز في الميزان التجاري	ص = ٢٠,٥٥٨ + ٠,٥١٤ ق _١ - (٣,٢) (١٢,٢٨)	٠,٩٦	**١٥٠,٩٢٨	١,٤٧٥
الادخار المحلي	ص = -٢٩,٤٥٩ + ٠,٥٧٦ ق _١ - (٢,٠٦) (٦,٦)	٠,٨٧٨	**٤٣,٦٠٣	١,٧٥
الدخل القومي	ص = -١٦,٧٤٦ + ٠,٢٤٠ ق _١ - (٠,٨) (١٩,٢٩)	٠,٩٨٣	**٣٧٢,٢٩	١,١٥٨
الناتج الزراعي	ص = ١٢,٢٤٤ + ٠,٣٩٧ ق _١ - (٢,٧) (١٤,٣٤)	٠,٩٧	**٢٠٥,٨٠٧	٠,٨٧٥٦
الاستثمار الزراعي	ص = ١,٠٧٥٠ + ٠,٣٢ ق _١ - (١,٧) (٨,٢)	٠,٩١٧	**٦٨,٤٩	٠,٨٨١
الضرائب الزراعية	ص = ٠,١٠٩ + ٠,٠٠١ ق _١ - (١٤) (٨,٣)	٠,٩١٨	**٧٠,٧١	٠,٣٢٤
الادخار الزراعي	ص = ٠,١٠٩ + ٠,٠٥٩ ق _١ - (٠,١٦) (١٤,٧)	٠,٩٧١	**٢١٧,٣٨	١,٠٩٢
الدخل الزراعي	ص = ٢٨,٦٤١ + ٠,١٨٧ ق _١ - (٥,٢) (٥,٦)	٠,٨٤٤	**٣٢,١٢	٠,٥١٦
الناتج الزراعي	ص = ١٢,٢٤٤ + ٠,٣٩٧ ق _١ - (٢,٨) (١٤,٣٤)	٠,٩٧	**٢٠٥,٨٠٧	٠,٨٧٥٦

المصدر: جمعت وحسبت من نشرات البنك الاهلي والبنك المركزي وجهاز التبيئة العامة والاحصاء ونشرات وزارة الزراعة.

أثر القروض الزراعية على الادخار المحلي

أظهرت النتائج في الجدول (٣) أن المتوسط السنوي الادخار المحلي في مصر بلغ حده الأدنى نحو ١,٨٩ مليار جنيه في عام ١٩٨٠ وحده الأقصى نحو ١٧١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ نحو ٣٢,٨٥٧٨ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٦. كما أظهرت النتائج الاستجابة النسبية المرتفعة الادخار المحلي للتغيرات والتعديلات في القروض الزراعية، حيث بلغت قيمة معدل التغير السنوي نحو ١,٨%.

أثر القروض الزراعية على الناتج الزراعي

يتضح من جدول (٣) أن متوسط الناتج الزراعي وفقا لنموذج معكوس (V Inverted) بلغ نحو ٤٥,٣٤ مليار جنيه سنويا، بحد أدنى بلغ نحو ٣,٨٧ مليار جنيه في عام ١٩٨٠ وحد أقصى بلغ نحو ١١٢,٩٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ وعكست قيمة معامل الاختلاف النسبي التباين الملحوظ في المتوسط السنوي القروض الزراعية.

كما يتضح من الجدول ان معدل الزيادة السنوي الموجب والمعنوي احصائيا في الناتج الزراعي بلغ نحو ٠,٣٩٧ مليار جنيه سنويا خلال فترة الدراسة، ان معدل التغير السنوي بلغ ٠,٨٧٥٦%.

أثر القروض الزراعية على الاستثمار الزراعي

ويتضح من جدول (٣) أن متوسط في الاستثمار الزراعي بلغ نحو ٣,٦٢٩ مليار جنيه سنويا بمعامل اختلاف نسبي بلغ نحو ٨٥,٢٥٧% ليعكس التباين الملحوظ في متوسط الاستثمار الزراعي السنوي وأظهرت النتائج في الجدول ان للقروض الزراعية تأثير موجب ومعنوي إحصائيا على الاستثمار الزراعي، وبلغ معدل التغير السنوي الموجب نحو ٠,٠٣٢ مليار جنيه وان معدل التغير السنوي بلغ ٠,٨٨١٧% من التغيرات في القروض الزراعية.

أثر القروض الزراعية على الدخل الزراعي

ويتضح من جدول (٣) أن متوسط الدخل الزراعي بلغ نحو ٣٦,٢١ مليار جنيه سنوياً بمعامل اختلاف نسبي بلغ نحو ٧١,٥١٩% ليعكس التباين الملحوظ في متوسط الدخل الزراعي السنوي وأظهرت النتائج في الجدول أن للقروض الزراعية تأثير موجب ومعنوي احصائياً على الدخل الزراعي، وبلغ معدل التغير السنوي الموجب نحو ٠,١٨٧ مليار جنيه وان معدل التغير السنوي بلغ ٠,٥١٦% من التغيرات في القروض الزراعية.

أثر القروض الزراعية على الادخار الزراعي

أظهرت النتائج في الجدول (٣) أن المتوسط السنوي للادخار الزراعي في مصر بلغ حده الأدنى نحو ٠,٢٨ مليار جنيه في عام ١٩٨٠ وحده الأقصى نحو ١٥,٥٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ نحو ٥,٠٧٧ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٦. كما أظهرت النتائج الاستجابة النسبية المرتفعة الادخار الزراعي للتغيرات والتعديلات في القروض الزراعية، حيث بلغت قيمة معدل التغير السنوي بلغ ١,٠٩٢%.

وجدير بالذكر أن معدل التغير السنوي الموجب والمعنوي إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٥٩ مليار جنيه، مما يعني أن زيادة القروض الزراعية بنحو مليار جنيه سوف يؤدي إلى زيادة في الضرائب الزراعية مقدارها ٠,٠٥٩ مليار جنيه.

المراجع

هالة شوقي عبد العليم حربي: "اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الاندثار المحلي الاجمالي والزراعي فى مصر"، رسالة ماجستير كلية الزراعة - كفر الشيخ - جامعة طنطا، ٢٠٠٤.

أحمد الأمير احمد الفاوي: "الدخل القومى الزراعي والعوامل المسئولة عن تقلباته فى ج.م.ع" ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة - جامعة الازهر ، ١٩٧٠.

عادل عيد حسن محفوظ " دكتور": "التحليل الاقتصادي للاندثار الزراعي واثره على التنمية الاقتصادية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد الرابع عشر - العدد الرابع - ديسمبر ٢٠٠٤.

محمود محمد فواز: " المدخرات فى القطاع الزراعي"، بحث مرجعى مقدم للجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، أبريل، ١٩٧٧.

Desai, B. and Mollor, J. 1993. "Institutional Finance for Agricultural Development. An Analytical Surveys of Critical Issues". International Food policy Research Institute (IFPRI).

Ackley, G. 1961. "Macroeconomic Theory" The Macmillan company. New York.

Koutsoyiannis, A. 1981. Theory of Econometrics: An Introductory Exposition of Econometric Methods", 2 Edition. The Macmillan Education ltd.

ECONOMEIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL LOANS AND IMPACT ON ECONOMIC DEVELOPMENT

**Rabie, Amaira, M.A.E., A.M. Esmail,
and A.E. Hassan**

Department of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture, Zagazig University

ABSTRACT: The most important source for financing sustainable development programs is the domestic sources. The domestic sources would include the agricultural loans, agricultural savings, which would contribute to capital formation. The agricultural loans have an important role in implementation of economic development programmes. The present paper aims at analyzing the saving and credit behavior in the agricultural sector. It also aims to study the effect of most important factors on growth rate in Egyptian economy and rural agricultural.

The study conclusions indicate that agricultural credit has the most significant factor on the major macroeconomic variables. The capital resources have an important role in achieving the sustainable agricultural development in Egypt. The gross national product (GNP), national income, domestic savings, gross investment, and the deficit in trade balance have reached about billions LE 677, LE 341.6, LE 56.2 LE 155.3, and LE 56 in 2006, respectively.

Key words: Agricultural Loans, financing, development, agricultural savings, investment, national income.